

المدير العام: الطلب على القروض الصناعية جيد ومن مختلف القطاعات ٣٠٠ صناعي وحرفي اقترضوا «١١» مليار ليرة من المصرف الصناعي منذ بداية العام

والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الادارة العامة والفروع وفي هذا الإطار تحقق زيادة رأس المال المصرف الصناعي ليصبح ١٤ مليار ليرة بدلاً مما كان عليه ٧ مليارات ليرة لتعزيز الملاءة المالية وتحسين إمكانية الإقراض لدى المصرف وللتواافق مع المعايير العالمية في العمل المصرفي والكفاءة المالية خاصة بعد ظروف الحرب والتغيرات التي حدثت على سعر الصرف وتراجع الملاءة المالية.

وأن المصرف يسعى لزيادة رأس المال بما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية خاصة المنصررة منها والتي تحظى بمعاملة تميزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية.

ويشار إلى أن المصرف الصناعي منح العام قبل الماضي (٢٠١٩) نحو ٥٨ قرضاً صناعياً تجاوزت قيمتها ٢,٢ مليار ليرة ومنح ٢٣٥ قرضاً لحرف انتاجية بقيمة ٣ مليارات ليرة و ١١٦ قرضاً لفعاليات خدمية بقيمة ٨٥ مليار ليرة.

بينما منح في العام الماضي (٢٠٢٠) نحو ٣٠٤ قروض بقيمة ٣,٧ مليارات ليرة توزعت على رأس المال الثابت وقروض التأسيس والتوسع وشراء الآلات بالإضافة للقروض التنموية والمهن العلمية وقروض سكنية للعاملين في المصرف.

A photograph of a blue rectangular signboard mounted above a building entrance. The sign features the name "المصرف الصناعي" in large yellow Arabic script at the top, followed by "فرع (٢)" below it. In the center is a circular emblem containing a stylized building or industrial structure. To the left of the emblem, the words "INDUSTRIAL BANK" are written in yellow capital letters, with "Branch (2)" underneath in a smaller font.

| عبد الهادي شب |
تظهر البيانات المالية
٣٠٠ قرض منذ بداية
المالية ١١ مليار ليرة،
نحو ٧٥ مليار ليرة
للإقراض.
وفي تصريح لـ«الوطـ
عمر سيدى أن معظم
(٣٠٠) قرض استفاد
عدد القروض التي
مازال قيد الدراسة لا
على حركة طلب جـ
وأن هناك طلباً على
القطاعات الصناعية
إنتاج الكحول الكيميائـ
وقروض لصناعة المرادـ
إن المصرف يتوجه للتوـ
ويبحث في العديد من
مساحة التعاون والتـ
المشاريع الحيوية واـ
على المشروعات الصنـ
التي أقرها مجلس النقـ
لكن المدير العام ركـ
جيـا يسهم في توجيـ

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الفلاح لم يكن راضياً عن تسعير القمح

نهاء خانم الكبيرة التي تعرضت لها الآليات الزراعية المستخدمة في العمل الزراعي وتاثير نقص عددها على ارتفاع أجورها، وتلقيهاً لحصول تأخير في العمليات الزراعية عن مواعيدها والتحفيف من إرهاق الفلاحين بتكاليف عالية تتعكس على تكلفة إنتاج المنتجات الزراعية. ومن الجدير ذكره أن رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عربوس وافق على توصية اللجنة الاقتصادية تأييد مقترن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن قيام المؤسسة العامة للاغذاف بفتح الفلاحين الذين قاموا بتسلیم المؤسسة إنتاجهم من القمح مكافأة التسلیم بقيمة ١٠٠ ليرة سورية عن كل كيلو غرام من القمح وذلك أسوة بالفلاحين الذي سلموا إنتاجهم للمؤسسة السورية للحبوب وفي هذا السياق أكد معاون مدير المؤسسة العامة للاغذاف المهندس عدي عمر أن هذه المكافأة أتت بناء على مقترن وزارة الزراعة لتحقيق المساواة بين الفلاحين الذين سلموا قفهم لمؤسسة الحبوب والفلاحين الذين سلموا محصولهم لمؤسسة الأغذاف. مشيراً إلى أن المؤسسة استلمت ٦٨٥ طن قمح على يأسعر المحدد من دون المكافأة التشجيعية وهي الكميات المرفوعة من مؤسسة الحبوب نتيجة الشوائب وعدم المطابقة للمواصفات، حيث تم استلامها من الفلاحين من قبل مؤسسة الأغذاف كمادة علفية.

وتکاليف الإنتاج خاصة أن الفلاح لم يكن راضياً عن التسعير هذا العام.

وأكمل أننا نعمل خلال الفترة القادمة على زراعة المحاصيل الإستراتيجية لقطن الشوندر السكري والأهم زيادة مساحة القمح على حساب الشعير ليكون فارق السعر بين القمح والشعير واضحاً ويشجع الفلاح على زراعة القمح والأهم أن يكون الفلاح على مستوى عال من المسؤولية والعمل بجد واجتهاد لاستثمار كل شبر من أرض الوطن، وخاصة زراعة القمح بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع المحاصيل الزراعية، وتأمين الأمن الغذائي.

وأشار إبراهيم إلى أن اللجنة الاقتصادية سمحت للجمعيات مؤخراً بشراء الجرارات المستعملة عن طريق الجمعيات والاتحادات التي لا يزيد عمر تصنيعها عن خمس سنوات وهو قرار مهم للالفلاحين بحيث تستطيع تأمين الجرارات للالفلاحين بأسعار مقبولة بحيث يكون سعرها أرخص بـ ٥٪ بالمنطقة، وخاصة القطر من الجرارات تصل إلى أكثر من ٣٠ ألف جرار ونحن بانتظار دفتر الشروط، مؤكداً أن قرار السماح باستجرار الجرارات المستعملة يسمح بالنهوض بالقطاع الزراعي وإعادة عجلة الإنتاج وزيادة الإنتاج الزراعي ما سيسمح بتحقيق الأمان الغذائي وتصدير الفائض، والأهم أن هذا القرار بعد طلب من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للالفلاحين، نظرنا للأضرار

على رئيس الاتحاد العام للالفلاحين محمد صالح إبراهيم أنه سيتم العمل على تطبيق الخطة الزراعية الموضوعة في وزارة الزراعة بنسب عالية جداً حيث تصل إلى ١٠٠ بالمائة. وأضاف تصريح خاص لـ«الوطن» إنه تم خذ كل الاحتياطات لتأمين محصول بيد من القمح إلا أن ذلك مرهون بتأمين مستلزمات الإنتاج من السماد والطاقة البذر وغيرها بأي طريقة من السوق محلية أو من القطاع الخاص وبالسعر الحر وتسعيره غير تسعيرة الحكومة وهذا سيلاحظ بسعر المحصول للالفلاح.

براهيم أكد أن هناك توجهات لدعم حاصيل الإستراتيجية بما ينسجم مع رؤية الحكومة لتوجيه الدعم لمستحقيه في الشكل الأمثل والعادل، والعمل على تأمين المواد الأولية لافتًا إلى تأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب ففق الإمكانيات المتاحة والتشاركة في القطاع العام والقطاع الخاص وكل من يستطيع تأمين مستلزمات الإنتاج زراعي قدر الإمكان للالفلاحين من سماد المحروقات لهذا العام مؤكداً، نحن مع زراعة القمح بشكل كبير جداً هذا العام لأننا «بحاجة إلى رغيف الخبر»، والأهم أن نتجاوز كل المعوقات التي جهتنا هذا العام وأهمها التسعير حيث يكون سعر القمح للموسم القادم جزءاً للفلاحين ويتناسب مع مستلزمات

ما بعد قرار تمويل المستوردات.. هل استقرت الأسعار؟

فضليه: مجد وممترز رغم تأخره بالصدور وعلى الجهات التدقيق بمصادر التمويل للسلع الموجودة

ويتم سحبها بالليرة السورية حسب نشرة أسعار الصرف التي تصدر بشكل يومي وللمصدر حرية سحب العائد إما دفعه واحدة وإما على دفعات وبالنسبة لـ ٥٪ بالمثل تبقى بالقطع الأجنبي وللمصدر حرية التصرف حيث يستطيع أن يستورد بها مرة أخرى.

وختـم «الحـالـق» تأـمـل صدور التشـريعـات الـلاـزـمة لـتـسـهـيل اـنـسـيـابـ المـوـادـ الأولـيـةـ وـمـسـتـزـمـاتـ الـإـنـتـاجـ فيـ الـأـسـوـاقـ وـلـفـتـ إـلـىـ أنـ الـحـكـوـمـ تـجـاـوبـ معـ جـمـعـ الـمـقـرـحـاتـ.

وفي سياق متصل بين الخبر الاقتصادي الدكتور عابـدـ فـضـلـيـ لـ«الـوطـنـ» أـنـ هـذـاـ القرـارـ جـيدـ وجـريـءـ فـيـ حالـ كـانـ يـشـملـ جـمـيعـ المـسـتـورـدـاتـ وـلـكـنـ هـنـاكـ موـادـ كـمـاـ قـبـلـ مـنـ قـبـلـ أـصـاحـ الـعـلـاقـةـ أـنـهـاـ غـيرـ مـشـمـولـةـ بـالـقـرـارـ لـكـونـ المـرـكـزـ يـعـتـبرـهاـ غـيرـ ضـرـوريـةـ وـأـشـارـ «ـفـضـلـيـ»ـ إـلـىـ أـنـ تـموـيلـ المـوـادـ الضـرـوريـةـ كـالـسـكـرـ وـالـزـيـتـ هوـ قـرـارـ كـبـيرـ وـلـكـنـ نـخـنـ مـرـنـاـ بـتـجـربـةـ سـابـقاـ حـيثـ تمـ تـموـيلـ هـذـهـ المـوـادـ بـسـعـرـ مـخـضـعـ عنـ السـوقـ المـواـزـيـ،ـ وـلـكـنـ تـمـتـ عـلـيـةـ تـسـيـعـهـاـ فـيـ الـأـسـوـاقـ وـقـقـ سـعـرـ الـصـرـفـ فـيـ السـوقـ المـواـزـيـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ استـدـادـهـ بـالـسـعـرـ المـخـضـعـ عنـ السـعـرـ المـواـزـيـ،ـ

يبقـىـ تـأـمـينـ الـحـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـمـوـاطـنـ الـهـاجـسـ الـأـكـبـرـ لـلـحـكـوـمـ الـتـيـ تـسـعـيـ بـكـلـ جـهـودـهـ لـتـوـفـيرـهـ إـضـافـةـ إـلـىـ التـوـجـهـاتـ الـحـثـيثـةـ لـضـبـطـ سـعـرـ الـصـرـفـ فـيـ الـبـلـادـ.ـ وـفـيـ إـطـارـ هـذـهـ الـجـهـودـ أـصـدرـ مـصـرـفـ سـوـرـيـ الـمـرـكـزـيـ مـؤـخـراـ مـجمـوعـةـ مـنـ الإـجـرـاءـاتـ بـمـاـ يـتـعـلـقـ بـتـموـيلـ الـمـسـتـورـدـاتـ لـتـحـدـيدـ الـلـيـاتـ الـاـسـتـيرـادـ مـنـهـاـ تـموـيلـ الـمـسـتـورـدـاتـ لـالـسـلـعـ الـأـسـاسـيـةـ بـهـدـفـ تـأـمـينـ تـموـيلـ الـمـوـادـ الـأـسـاسـيـةـ (ـسـكـرـ-ـرـزـ-ـأـدوـيـةـ-ـالـخـ)ـ عـبـرـ الـمـصـارـفـ وـقـقـ أـسـعـارـ الـصـرـفـ الـرـسـمـيـةـ،ـ وـمـنـ ثـمـ طـرـحـ هـذـهـ الـمـوـادـ فـيـ السـوقـ الـمـلـحـلـةـ وـقـقـ الـأـسـعـارـ الـتـيـ تـحـدـدهـاـ وـزـارـةـ الـتـجـارـةـ الـدـاخـلـيـةـ وـحـمـاـيـةـ الـمـسـتـهـلـكـ إـضـافـةـ إـلـىـ إـمـكـانـيـةـ الـقـرـدـةـ الـتـموـيلـيـةـ لـلـمـسـتـورـدـ،ـ مـعـ الـأـخـذـ بـعـنـ الـاعـتـبـارـ تـأـمـينـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـأـخـرـىـ لـلـمـوـاطـنـ وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ اـتـخـادـ بـعـضـ الـقـرـاراتـ،ـ حـيثـ تمـ فـتـحـ قـنـاتـ جـديـدةـ يـسـتـطـعـ الـمـسـتـورـدـ مـنـ خـالـلـهـ تـأـمـينـ الـقـطـعـ الـلـازـمـ لـتـموـيلـ مـسـتـورـدـاهـ أـصـوـلـاـ وـذـلـكـ عـنـ طـرـيقـ شـرـكـاتـ الـصـرـافـ الـمـرـخـصـةـ الـعـالـمـةـ لـلـمـوـادـ الـمـحـدـدـةـ مـرـفـقـةـ بـالـقـرـارـ الـذـيـ اـتـخـذـهـ الـمـصـرـفـ الـمـرـكـزـيـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ الـقـرـارـ الـذـيـ أـعـادـ الـعـمـلـ بـتـعـيـدـ إـعادـةـ

حيث يُطلب على الجهات الرسمية التدقيق في مصدر التمويل إذ على التاجر تسيير بضاعته وفقاً لسعر التمويل ولفت إلى أنه قرار ليس بجديد بل هو تعميل لقرار قديم.

وبين «فضليّة» إلى أن هذا القرار سينعكس على تسهيل عملية الاستيراد بشكل نظامي من دون الحاجة للسوق وهو تطبيق للمرسوم ٣ لعام ٢٠١٩ الذي منع التعامل مع السوق السوداء وحصرأخذ القطع الأجنبي من المصادر الرسمية إضافة إلى تأثيره في انخفاض أسعار المواد المولدة من المصرف في الأسواق.

وفي سياق متصل شدد «فضليّة» على موضوع إعادة قطع التصدير ويعيها إلى المركزي كلياً أو جزئياً بنسبة ٥٠ بالمثلة على الأقل حيث تم تسيير الشراء على سعر السوق الموازي مع علاوة تقريباً بين ١٠ ليرات و٢٠ ليرة وهو سعر منطقى ما أصبح مغرياً للمصدر بيع الدولة القطع الأجنبى العائد من التصدير.

مشيراً إلى أن وجود القطع الأجنبى بالصرف المركزي هو سؤال إستراتيجية اقتصادية.

ووصف «فضليّة» هذا القرار بالمهם أيضاً لكونه جريء ومجد ومشجع على إعادة التصدير ولو أنه جاء متاخرًا.

قطع المصدر يطلب بـ٥٠ بالمائة، حيث أقر المقدّر بموجب القرار المذكور ببيع ما يقيمه ٥٠ بالمائة من قيمة البضاعة المصدرة للخارج للمصرف منظم التعهد وفق نشرة المصادر والصرافة بتاريخ تسديد المصدر مضافاً إليه علاوة تحفيزية تحدد بشكل يومي من مصرف سوريا المركزي، أما نسبة الـ ٥٠ بالمائة المتبقية فلل مصدر الخيار إما أن يحفظ بها وإما أن يقوم بتمويل المستورّدات وفق ضوابط القرار رقم ١٠٧٠ المذكور أعلاه، أو يقوم ببيعها عبر الفنوات المصرفية أصولاً وفي حدث لـ«الوطن» وصف أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد أكرم الحلاق قرار تمويل المستورّدات بأنه قرار ممتاز حيث يؤمن مصادر القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأساسية ومستلزمات الإنتاج للصناعيين ويرفع عنهم المسؤولية نتيجة التعامل مع جهات غير مرخصة بتمويل مستورّداتهم، وأكد الحلاق أن القرار ١٠٧٠ يغطي بشكل كامل جميع المواد والمستلزمات الضرورية، لافتاً إلى تأثير هذا القرار في الأسواق بالتجهيز نحو الاستقرار نتيجة ثبات واستقرار سعر الصرف وبالتالي لن تشهد ارتفاعات جديدة.

وبخصوص قرار تعهدات قطع المصدر رقم ١٠٧١ أشار «الحلاق» إلى أن ٥٠ بالمائة من قطع

عربوس يدعو الشركات الهندية للدخول إلى السوق السورية للاستثمار والمساهمة بإعادة الإ

الاستثمار في عدد من المجالات في إعادة الإعمار، مؤكداً رغبة «المضي قدماً بتعزيز العلاقات وفتح آفاق جديدة لها تعود بالبلدين». من جهةه أكد السفير الهندي صديق حقيقي لسوريا وتجمعه من المقاربات إزاء العديد من الإقليمية والدولية، مشيراً إلى ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم والإنساني والمساهمة في بناء وتطوير الموارد البشرية وفق احتياجات سوريا.

وأكد المهندس عرنوس أهمية تفعيل عمل اللجنة المشتركة السورية الهندية وتنفيذ المذكرات والاتفاقيات الثنائية وضرورة استكمال مشاريع التعاون بما يحقق المصلحة المشتركة ويعكس عمق العلاقات التاريخية المتجمدة بين البلدين والشعبين الصديقين، معرباً عن الشكر للهند حكومة وشعباً وقيادة على مواقفها الداعمة لسوريا في المحافل الدولية ورفضها الحصار الظالم المفروض عليها ومحاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

ودعا رئيس مجلس الوزراء الشركات الهندية للدخول إلى السوق السورية



في ندوة الأربعاء التجاري .. التاجر غير راضٍ عن آلية التسعير و«التمويل» تبني

النحو: هناك مخالفات كثيرة وعدم التزام بالأسعار ولا أحد يقدم سلسلة

**التجارة إنما عن وزار
باغ؛ على التجار
القانون تحذن**



التجارة والصناعة وقبط المستقبل حسب طبيعة كل قطاع إلى أن بعض الإشكالات التي الوارد على مخالفات في محطات الوقود وعلى المتأخرة بالمواد المدعومة والبطاقات الإلكترونية.

ونوس: المشكلة بالتسعيير عند الوكيل

من جهته أكد مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية على ونوس أنها شغفه من خلال جولاتها في الأسواق ووجدنا أنه رغم التعليمي التي أصدرناها مثل التعليم ١٢٠ وعندما بدأنا بتطبيق القانون رقم ٨ وجدنا أن لا أحد من التجار يلتزم بهذا التعليم، لافتًا إلى أن هذا التعليم جاء لمصلحة التجار والمconsumers.

وأوضح بأن بعض المحددات لها وإيجاد مخارج لها للمستورات فرق سعر الصرف سابقاً كانت تغول أغلب إجاز من المصادر الذاتية واليوم من المصرف المركزي ألزم من خال التجارية مستوردة التصريح القطع سواء أكان من يتك أم أو من حساباته الداخلية أو الد ولقت إلى أن شركات الصرافة ك تقديم ورقة لنا بالقيمة التي باع وأصررتنا على أن تعطينا كل السعر التي باعت فيه الدولار وهي مواد مغشوشة ونحن نكافح هذه المواد على مخالفات في محطات الوقود وعلى المتأخرة بالمواد المدعومة والآليات.

مبارى: ولفت إلى أنه صدرت القرارات بالمخالفات الأساسية في رئاسة مجلس الوزراء وحددت من خلالها المواد الغذائية الأساسية والخدمات الأساسية والمواد المدعومة.

ولفت شعيب إلى أنها حالياً تقوم بالتسعيير من لقاءاتها الدورية مع غرفة التجارة لحل المشاكل والهموم بشكل جماعي فيما بيننا واتخاذ قرارات عن طريق الاجتماعات التشارکية التي يتم بيننا كوزارة وغرف التجارة وغرف الصناعة أو حتى أي غرفة عاملة في قطاع مستقل في حالات الزراعة وغيرها.

وبين ونوس أن آلية التسعيير المعتمدة في الوزارة تعتمد على توزيع من المواد القسم الأول هي المواد المستوردة والقسم الثاني المواد المنتجة محلياً سواء صناعياً أو زراعياً وغيرها.

ولفت إلى أن المواد المستوردة تستورد بموجب فواتير رسمية زائد تكاليف ونفقات الاستيراد في الحرم الجمركي معتمدة كاملة في وزارة التجارة ويساهم إلى هذه التكاليف جميع النفقات غير المباشرة التي تقدر، إلى

بار عن آلية التسعيير كان العنوان الأبرز واتضح ذلك من خلال مداخلات بار التي تركزت على أن تغيرات سعر برق وارتفاعها بين الفينة والأخرى يعكس على أجور العمال وكذلك على العاملين في المجال التجاري، إضافة لاختلاف أجور المحال التجارية بين منطقة برى فأجرة محل في الشعاب تختلف عن برى في الحرية ومناطق أخرى وهذه الملايين يجب وضعها ضمن بنود التكاليف المتقدمة، إضافة إلى أعباء تأمين المازوت والمستهلك.

تقاعس سعره الذي انعكس على التكاليف ث وصل سعر اللتر اليوم في السوق وداء إلى ٣٣٠٠ ليرة وكذلك ارتفاع سعر لبوانة الغاز الصناعي التي وصلت اليوم بحسب ما جاء على لسان مدير الأسعار في رة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ونوس إلى ٣٠٠ ألف ليرة.

دول العالم بل هناك تنافسية فقط وبالتالي ما يكون هناك تنافسية في أسواقنا فضل الأسعار، وطالب آخر من بضرورة انتشاره التي يدفعها التجار والعلامة الفارقة انتظام التجار بالعلامة الفارقة وهذا الأمر

سيبيل المثال قام تاجر بشير
٣٢٢٠ من أجل استيراد موا
المعقول أن يتم تسعير له هذا
أساس سعر الصرف ٢٥١٢
الحالة تكون قد ظلمنا هذا التاجر
ويبين أن هناك محاور طرحت
أمين سر الغرفة محمد الحلاق
العملات المصرفية التي يتم بذها
بالتنسيق مع المصرف المركزي
ضوابط لها بقيمة ١٠ بالملة
شركات الصرافة أيضاً لا تست
التاجر إفاده مصرفية بأكثر من
ونوه بأننا في الوزارة نسعى إلى الحصول
على كل النفقات بالجملة ويتم عكس هذه
النفقات على مجموع المنتجات وإصدار
التكلفة التي تضاف إليها مواعش الأرباح
المعتمدة في الوزارة وهذه الهواتف تمت
مناقشتها في الوزارة بالتنسيق مع غرف
والدهانات ومعلم هذه المواد المعمرة لا
تسرع والتاجر أو المصنع لهذه المواد لا يضع
بيان تكلفة لهذه المواد.

ولفت إلى أننا أكدنا على المخالفات بالنسبة
للمواد الأساسية كالسكر والرز والزيت
وغيرها وتركيزنا حالياً بالدرجة الأولى على
هذه المواد التي تهم المواطن، أما بالنسبة
للمواد التي لا تدخل ببنطاق حياة المستهلك
اليومية فوجئنا مديريات التجارة بأن يكون
اهتمامها بهذه المواد بالدرجة الثانية.

ولفت إلى أنه خلال الفترة الماضية كان
هناك ارتفاع في الأسعار وبعض الفعاليات
التجارية قامت باحتكار قسم من المواد، لافتاً
إلى أننا كوزارة نركز حالياً من خلال دوريات
الرقابة التموينية على المخالفات الجسيمة
بشكل كبير والمواد المتهورة الصلاحية،
إضافة للمواد التي يعاد تدويرها بالمعامل
وزارة التجارة الداخلية وبخصوص المواد
يسمية التي يحتاجها المواطن بشكل